



حلف

على الخلاف تحترم الامور حول لبنان. داخليا، هناك معركة مفتوحة بين اركان النظام القائم حول كيفية إدارة الازمة الحالية. الصراع يأخذ أشكالا خطيرة جدا، واحتمالات الفوضى الدستورية والسياسية، معطوفة على فوضى الشارع والازمات المعيشية، تهدد بفوضى

اهنية يصعب تقدير حجمها وطبيعتها. إقليمياً، هناك مساح حثيثة من المحورين الاميركي والايراني لتحقيق تقدم ميداني يُترجم في السياسة في اكثر من منطقة. واحتمال عودة المواجهات القاسية بين اليمن والسعودية تزداد يوماً بعد يوم. وعالمياً، الولايات

المتحدة منشغلة بازمتها الداخلية مع لامبالاة ازاء بعض الملفات، ومنها حلف لبنان. الناس الذين ينتظرون قيام الحكومة الجديدة لا يهتمون بصراعات القوى السياسية، سواء الموجود منها في السلطة ام القوى التي في طور التشكّل من الحراك الشعبي الذي شهدته

وقائع من مداولات لبنانية وخارجية حول الوضع المالي للبنان

إبراهيم الامين

رياض سلامة وإبراهيم كنعان تواصل مع اعضاء في لجنة المال والموازنة، وطلبا عقد اجتماعات ثنائية قبل تحديد موعد جلسة للجنة لمناقشة امور دقيقة. قال الرجلان لديهما معلومات وأخباراً سارة جداً في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي والمالي في لبنان في المرحلة المقبلة، وإن لدى فرنسا (التي زارها سلامة) خطة واضحة وفعالة للتعاون مع الحكومة المقبلة إذا تشكلت بطريقة مرضية ومن خلال اختصاصيين ومستقلين. الاميركيون، مثل الفرنسيين، يريدون حكومة مستقلة عن حزب الله. وهم

اميركا تخشى «انهيارا يفيد حزب الله» ورسائل اوروبية الى الثاني الشيعي موجها: نحن ضد المرز

«الحلف الحكومي»: خشية على الذهب والنفط وفشل خطة التغيير في السياسات

سيساعدون في حال شكّلت بطريقة غير استغرائية. اما العرب، وفي مقدمهم السعودية، فهم يفضلون الابتعاد الآن. وهم لا يريدون باحد من جماعتهم في بيروت، لكنهم سينصاعون في حال قررت اميركا المساعدة. اما امتناع واشنطن فسيعني ان لا دعم عربياً.

واشنطن تخشى الانهيار: الراح حزب الله

زوار العاصمة الاميركية سمعوا كلاماً كثيراً. ادهم يقول إن السؤال في واشطن هو: هل نسمح ونساعد بانتهيار لبنان ومن يستفيد من الانهيار؟ الجواب كان: حزب الله وإيران. لذلك، أرسل ديفيد هيل على عجل الى بيروت، متراجعا عن استراتيجية العزل لحلفاء الحزب، واستبدالها بوجهة نحو «حوار أخير»، واختصر المعادلة بالقول: «ساعدكم بقدر ما تساعدون انفسكم». حتى ان الأوروبيين بعثوا عبر قنوات خاصة برسائل عاجلة الى «الثنائي الشيعي» يؤكدون

فيها انهم يؤيدون التعاون لمعالجة الوضع، وانهم قادرون على إقناع الأميركيين بان سياسة «العزل» لا تفيد احدا هذه الفترة. اختصر الزائر التشخيص الاميركي بان «حل المشاكل من صنعكم. التفتيش عن عدو في الخارج يمنع الوصول الى حل. العالم يريد منكم ضبط اموركم وترتيب بيتكم. لن يستفيد احد من الانهيار، لكن عليكم أن تعلموا جيداً أن الانهيار في لبنان لن يؤثر سلباً على احد، ولن يتدخل احد من دون مقابل». بحسب المصدر، صاحب العلاقات القوية بالمؤسسات النقدية العالمية، فإن صندوق النقد الدولي «لن يبادر الى وضع برنامج إنقاذي خاص للبنان. كان الصندوق - ولا يزال - بالفعل ضد الهندسات المالية التي قام بها مصرف لبنان وقد ذكر ذلك بوضوح في تقرير الصندوق لعام 2018، والذي لم يسمح للبنك المركزي بالإفراج عنه. لبنان، كبقية بلدان العالم، عضو في الصندوق ويملك أسهماً فيه. ويستطيع الصندوق، قانونياً، ان يعطي أيّ مبلغ مساعدات مالية بحسب حصته في سهم الصندوق. بناءً عليه، ما يمكن للصندوق أن يعطيه للبنان أقل من 150 مليون دولار، وهذا قليل جداً لما يتطلبه لبنان. لذلك لا يمكن للصندوق أن يفرض برنامجاً على لبنان. لكن، يمكنه أن يعطي النصائح. صحيح أنه أعطى المكسيك والأرجنتين أكثر من حصتيهما بعشرات المليارات، ولكن ذلك كان لأن انهيار اقتصاد هذين البلدين يؤثر على الاقتصادين الإقليمي والدولي. اما انهيار الاقتصاد اللبناني فلن يؤثر إلا على اللبنانيين، باستثناء المسؤولين الذين هربوا أموالهم».

حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لا يزال يدعو الى الهدوء، ويتحدث دائماً عن فرصة اخيرة لمنع الانهيار الكبير. وهو عقد، الشهر الماضي، اجتماعات غير معلنة مع قوى بارزة في السلطة، وقدم شروحات مفصلة عن الوضع المالي وعن التوقعات، وعرض مجموعة أفكار للعمل. كان هدفه الحصول على دعم مقبول لحركة جديدة يقوم بها، أساسها عدم مراعاة احد. حتى إنه رفع الصوت مراراً عن معرض انتقاده لمصارف لبنانية، متوعداً الكثير منها بأنه سيجاسبها إن لم تجادر اليوم الى

الدمج من دون انتظار دعم المصرف المركزي كما كان يحصل سابقاً، أو اللجوء الى بيع أصول في الخارج وعلى كبار المساهمين لاستعادة سيقوم به مصرف عودة قريباً، بعد اتمام صفقة بيع فرعه في مصر بنحو مليار دولار. قررت إدارة المصرف إعادةتها الى بيروت فوراً. وبينما يسعى مصرف سوسيتيه جنرال الى خطوة مشابهة ويواجه صعوبات غير محددة المصدر، سيكون بعض

سلامة يبرض مقترحات ويحدد مع قرار فرنسي اجابى خطة لجمع الدولارات (هيلم الموسوي)



لبنان قبل شهرين. اهتمامهم الفعلي ينصب على ما اذا كان في إمكان القيّمين على الامور ايتدام حلول تخفف من وطأة الازمة وتفتح الباب امام حلول واقعية. وفي هذه الاثناء، ينشغلون في كيفية تأمين مدخولهم اليومي، ويصرفون

من المدخرات الموجودة في بيوتهم، ويعيشون قلقاً على ودائعهم في المصارف سيتحول عاجلاً الى عنف لا تقف في وجهه اي سلطة. اما الشباب منهم، فما هم يحتشدون على ابواب السفارات بحثاً عن ملاذ خارج البلاد

الإدارة الاميركية طوال الوقت، تتحدث اليوم مع الأميركيين عن أنه لا يمكن التقيد بكل شروط مكافحة تنبويض العملات. ويقصد هؤلاء، الملايين من الدولارات. عملياً، انهم يريدون الاستفادة من «المستقبل». والنقاش مع المؤسسات المالية والنقدية المحلية أو الخارجية لن يكون مبدئياً، بمعنى رفض مطلق لأي بحث في تأمين اموال جديدة من الخارج، بل سيتركز على الشروط المفروضة على لبنان لقاء أي نوع من المساعدات، خصوصاً ان هذه القوى تعرف مسبقاً ان الغرب الذي

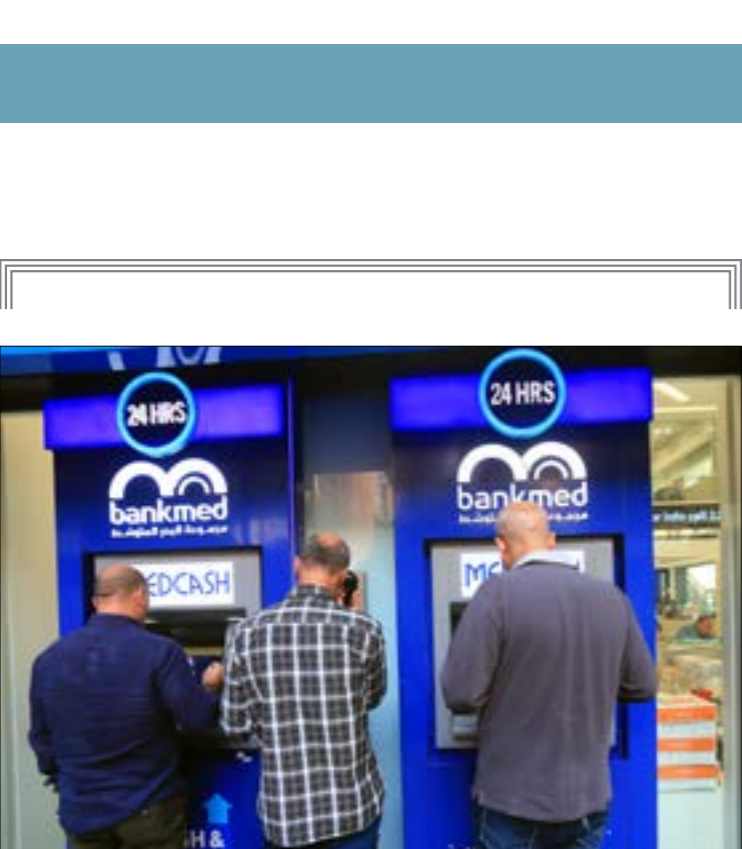
بعد بضخ أكثر من 15 مليار دولار في السوق اللبناني، لا يتخفى يطلب مراقبة إنفاق هذه الاموال، بل يبحث عن ضمانات بان يعيدها لبنان في وقتها المستحق. وهنا بيت القصيد. ومن أجل تبسيط المعادلة يمكن القول: الغرب يريد ضمانات مالية أو عينية مقابل كل دين جديد. وهو يعرف ان موجودات لبنان بالعملات غير كافية، إذ لا يملك القطاع المصرفي اليوم ما يسمح له بإعادة الودائع الى الناس. والاموال الموجودة لدى المصرف المركزي بالكاد تكفي لتلبية حاجات البلاد الأساسية. وبالتالي، فإن الدولة اللبنانية معنية بتوفير ضمانات عينية، فمادام يملك لبنان؟ يملك كمية من الذهب المخزّن، نحو 70 في المئة منه في الولايات المتحدة.

ولا يجيب رياض سلامة عن الحجم الفعلي للذهب الموجود في لبنان، ولا احد يجزم الى الآن بان هذا الذهب غير مرهون اصلاً. وقيمة الذهب تساوي نحو 13 مليار دولار. كما يملك بعض القطاعات المنتجة القابلة للتسييل، من شركات الهاتف الأرضية والخلوية وشركة الكهرباء وشركة الطيران وكازينو لبنان ومصحة الشيخ والتعباك، وهي مؤسسات ومصارف وميكن متخصصة الجزء الاكبر منها، ما يضمن سيولة تحتاج إليها الدولة، وتخفف من العجز. وبالتالي تمنع الدولة من استخدام القروض لدعم الموازنة. إضافة الى بعض الممتلكات التي تخص الدولة اللبنانية في الخارج. لكنها ليست ذات قيمة تجعلها أساسية بالنسبة إلى المقرض.

لكن ما لدى لبنان، ويشكل عنصر إغراء للخر، هو أولاً سوق النفط والغاز المتوقع استخراج من البحر

والآن، وربما من الارض بعد عقد واكثر. وهو بكميات مغرية للسوق العالمية، ويمكن للغرب أن يطلب وضع يده على البات الغفل في هذا السوق بما يضمن ما يعتقد أنه الضمانة الاكيدة مقابل القروض الجديدة والقديمة أيضاً. أكثر من ذلك، فإن الغرب الذي يبدي استعداداً اولياً للمساعدة حتى في شراء الديون السيادية الخاصة بلبنان، مستعد للامر في حال حصوله على ضمانات اكيدة في سوق النفط. وهو الخيار الأكثر فعالية. وبالتالي، فإن النقاش الفعلي في لبنان اليوم يستند الى سؤال واحد: هل تقدم على بيع مسبق لكل ما نملكه في باطن الارض وفي قاع البحر من دون ضمانة إصلاحات كاملة تجعل لبنان ينتقل من حالته الراهنة الى حالة جديدة؟

ومشروعية السؤال لا تتصل فقط بالخلفية السياسية لطارحيه، بل لكون الغرب نفسه، كما القوى المالية في لبنان، لا تخوي القيام بعملية إصلاح جذرية، اي إنها لا تستهدف تغييراً جوهرياً في السياسات المالية والاقتصادية والنقدية المتبعة، وهو ما يزيد من عناصر القلق لديها... عملياً، النقاش القائم اليوم حول تركيبة الحكومة الجديدة لا يزال عبارة عن غطاء أو تمويه لنقاش أكثر جدية وخطورة، يتصل بكيفية مواجهة الازمة الاقتصادية التي تعصف بلبنان، والمرشحة لمزيد من الخطوات الصعبة يوماً بعد يوم؛ وابتعاد القرار أو الحلول، فإن الزعامات الطائفية والقوى النافذة في البلاد دخلت اضطرارياً في مرحلة العمل على توسيع قاعدة الدعم الاجتماعي لأنصارها، ويتوقع أن تنفق الكثير من أموالها الخاصة (مضطرة لا رغبة) على دعم المعيشة اليومية للناس. وعلى المستوى الطائفي، من المؤسف القول إن الكنيسة المارونية ومعها كتائس مسيحية تعمل على برامج تخص قواعدها الاجتماعية، وتتواصل مع الأثرياء لتأمين الدعم المالي، وهو حال وليد جنبلاط وسط الدرون، بينما يتخرط حزب الله في برنامج كبير أساسه دعم الموالين والأنصار من الشيعة وغيرهم. لكن السؤال الفعلي هو: ماذا تفعل دار الفتوى واثرياء السنة من أجل شارعهم المدفوع يومياً الى مواجهات قهرية باسم حقوق الطائفة؟



بدا التحفيف مع الصراف و، بموجب اخبار فخمه النائب جميل السيد بحق (هيلم الموسوي)

تحرير الودائع من المصارف: «عمولة» الصرافين ترتفع

رضوان مرتضى

هلج يومي يعيشه الوديعون. يخشون الاستيقاظ في يوم مرتقب يتحقّق فيه كابوس فقدانهم حتى عُمرهم. هل ستتهار المصارف وتتبخّر أموالهم، أم تنهار الدولة وتُسوّلي على ودائعهم التي تحتجزها المصارف بشكل غير قانوني؟ وهل من «قص شعر» مُحتمل أن يأخذ نصف ودائعهم؟ ماذا سيحصل فعلاً إننا وقعت الواقعة؟ تزدحم الأسئلة في رؤوس هؤلاء الذين أصبح مهمّهم اليومي سعر صرف الدولار وقرارات تشدّد مرتقبة لجمعية المصارف لإصدار قيود جديدة على السحب أو الإعلان عن فقدان أوراق الدولار. حبل النجاة الوحيد الذي يراه هؤلاء صار بيد الصرافين الصرافون الذين يملكون كميات كبيرة من الدولارات الجديدة أصبحوا محطّ الأنظار. لا يسألهم أحد من أين لهم هذا، ولا يُعلم إن كان هناك تواطؤ بينهم وبين أصحاب المصارف الذين قد يكونون يرزؤونهم بالدولارات لصرفها بالسوق لتحقيق أرباح هائلة. صاروا مقصد المواطنين الذين يُخرجون مَخراتهم من البنوك على هيئة شيكات مصرفية، ويسيلونها لدى صرافين لقاء «عمولة» تصل إلى 35 في المئة. أي أنّ المردع الذي يملكه منك ألف دولار في حسابك أصبح مستعداً للتخلي عن 35 ألف دولار منها مقابل الحصول على 65 ألفاً. خشية ضياع المبلغ كاملاً في الأيام المقبلة. ونسبة العمولة هذه بدأت قبل شهر بـ 15 في المئة، ليرتفع حمها الآن إلى 20%، قبل أن يصل إلى 25 في المئة منذ يومين. أما أمس، فوصل الحد الأدنى للعمولة إلى 30 في المئة، ليبقى الحد الأقصى 35 في المئة. هذا أبيض الحول لدى الوديعين الذين يرون فيه فرصة لإنقاذ أموالهم من قبضة المصارف. حلول أخرى اجترحها آخرون. أسهلها شراء عقارات لتخريج مَخراتهم المالية على هيئة عينية. إلا أنّ هذا الحل دونه صعوبات تتعلق بقبول صاحب العقار بقبض ثمن عقاره شيكاً مصرفياً، إذ إنّه بذلك يعتقد بأنّه يُقدّم على مخاطرة من يشتري السمك في البحر. هذا الأمر يؤدي إلى رفع سعر العقار، وبالتالي خسارة أكبر للمردع الذي يرغب الثمن لإجراء البائع. حلّ ثالث بات يعتمد الوديعون في الأسابيع الأخيرة، على اعتبار أنّه الأقلّ خسارة، ويتمكّل في لجوء من يملك المال في مصرف إلى تسديد قرض مستحق على صديق له أو أحد معارفه، مقابل تعهّد الأخير بتقسيط المبلغ له بشكل نقدي على دفعات شهرية. بعد تحرير سنوات لدى الكاتب بالعدل. انعمت الثقة بالمصارف لدرجة بات التعهّد لدى الكاتب العلل أكثر أمناً وطمأنينة من المصرف.

في مقابل الحلول التي يبتدعها اللبنانيون لاستعادة أموالهم المحترجة عبر الاستعانة بصرافين أو غيرهم، تنشط مافياً رفع سعر الدولار. هذا ما تحدث عنه اللواء جميل السيد في تغريدته نشرها قبل أيام، متحدّثاً عن صراف يُحصّر مليارات الليرات بالشاحنات. توجّه السيد إلى المدعي العام التمييزي، متحدّثاً عن صراف لم يُسمّه. إنما ذكر الاحرف الأولى لاسمه (و. و.)، «كان خلال فترة إقبال المصارف يشترى دولارات يومياً مقابل ثلاثة مليارات ليرة جديدة بالتاليون»، معتبراً أنّ إغراق السوق بالليرة اللبنانية وسحب الدولار يؤدي إلى رفع سعره، وكشف أنّ «سعر الدولار أصبح آنذاك 1850 ليرة»، يُكمل السيد: «بعد فتح المصارف، بات (الصراف) يصرف 10 مليارات ليرة كل مرة لشراء الدولار فأصبح سعره فوق 2000 ليرة. من أين يأتي بالأموال الهائلة لشراء الدولار ورفع سعره؟ رياض سلامة يعرف». ولفّت الى أنّ «اسم المصرفي أعطى لرياض سلامة منذ أكثر من شهر خلال اجتماعه بالصرافين ولم يتحرّك، ومند أسبوع أيضاً، أودع اسمه والمعلومات عنه لدى المدعي العام التمييزي»، وختتم قائلاً: «نتحقّق عن ذكر اسم المصرفي مؤقّتاً ريثما يقوم القضاء، بدوره»، وفي هذا السياق، علمت «الأخبار» أنّ الصراف الذي تحدّث عنه السيد، و. و، يملك محلاً للصريرة في الطريق الجديدة. حاولت «الأخبار» الاتصال به أكثر من مرة، لكنه لم يُجب. وذكرت مصادر قضائية أنّ الصراف و. و. استدعي مطلع الأسبوع، حيث جرى التحقيق معه في مكتب مكافحة الجرائم المالية، بناءً على إشارة هاتفية من النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم، وكشفت المصادر القضائية أنّ التحقيق لم ينته بعد.